

حديث المال

النشرة الداخلية لوزارة المالية | العدد رقم 17 | آذار 2007 | www.if.org.lb



الافتتاحية



مؤتمر "باريس 3"

في هذا العدد

1. الافتتاحية

2. التدريب

- خطة التدريب لعام 2007
- تدريب الموظفين الجدد في الإدارات الأخرى
- آخر أخبار البرنامج التحضيري لمباراة مجلس الخدمة المدنية
- ورشة عمل وطنية حول دور المجتمع المدني في التأثير في الموازنة العامة

2. شركاء في التدريب

- أهلاً وسهلاً بالوفد الأردني في لبنان
- زيارات ميدانية إلى المعهد الفرنسي للإدارة العامة والتنمية الاقتصادية
- أعضاء جدد ومجموعة أنشطة لشبكة غيفت-مينيا
- نشرة منطقة "مينيا" حول النزاهة والإدارة العامة قيد الإعداد

3. أخبار الوزارة

- أزعور عرض في جلسة حوارية الإصلاحات الرئيسية في وزارة المالية لعام 2007
- خطوات جديدة في دائرة الضريبة على الرواتب والأجور
- دعم دولي لإعادة البناء والإصلاح في لبنان

4. مشاريع جديدة

- أجهزة رقابة جديدة في إدارة الجمارك

4. الملف

- مؤتمر باريس 3 لدعم الاقتصاد اللبناني

5. أخبار سريعة

لنتذكر معاً

- مقابلة مع المدير المالي السابق في مؤسسة كهرياء لبنان الأستاذ موزي قاعي

حديثكم حديثنا

- الضغط الضريبي النفسي

6. حياة الوزارة

7. المكتبة المالية

تصدر عن:

وقد انعكست الإصلاحات والإجراءات التي اتخذتها وزارة المال، زيادة في الإيرادات بنسبة 10% من خلال المقارنة بين فترة تموز 2005 - حزيران 2006 وفترة تموز 2004 - حزيران 2005.

أما الإصلاحات في مجال النفقات والخزينة والإدارة المالية المنضبطة للإنفاق، فأثمرت انخفاضاً في النفقات الأولية بنسبة 4,6% من خلال المقارنة بين فترة تموز 2005 - حزيران 2006 وفترة تموز 2004 - حزيران 2005.

وسجل، بنتيجة الإصلاحات في إدارة الدين، انخفاض الفوائد في السوق الثانوية على سندات اليوروبوند بين تموز 2005 وحزيران 2006، وتم النجاح في إعادة تمويل أكثر من 2,15 مليار دولار استحدثت في العام 2006. كذلك تم خفض الدين تجاه المصرف المركزي بأكثر من ثلاثة مليارات دولار. وحافظت معدلات الفائدة على الليرة اللبنانية على استقرارها رغم التطورات المتسارعة والصعبة والأليمة التي شهدتها لبنان في العام 2006.

ومن نتائج الإدارة المالية المنضبطة، تحسّن كبير في المؤشرات المالية عشية حرب تموز 2006، إذ انخفض دولار في شهر حزيران 2006، وارتفع الفائض الأولي في الموازنة 3,8% في المئة.

وانعكست مفاعيل تحسين بيئة العمل للقطاع الخاص، على أداء الاقتصاد اللبناني، عشية الحرب أيضاً، إذ سجل ميزان المدفوعات فائضاً بقيمة 2,062 مليون دولار في شهر حزيران 2006، وتضاعف الفائض الأولي للنصف الأول من العام 2006 بأربعة أضعاف مقارنة بالنصف الأول من العام 2005، وسجل ارتفاع في الاستثمار الأجنبي المباشر العام 2006، وأفضل الاحتياطي بالعملة الأجنبية في شهر حزيران 2006 على 11,020 مليون دولار، أي حوالي 115% من الواردات السنوية، وقدر نمو إجمالي الناتج المحلي الفعلي للعام 2006 بخمسة أضعاف معدل العام 2005.

في الختام، لا بد من أن أشكر جميع الذين عملوا بإخلاص وتفان وحيوية واندفاع لتحقيق الإصلاح. لقد كان ما أنجز حتى الآن نتاج عمل جماعي، وجهود فريق درس وخطط وثابر على الإنجاز، وسيواصل القيام بهذه المهمة بلا كلل ولا ملل. فالإصلاح هدف وزارة المال وشعارها، وهي مقتنعة تمام الاقتناع بأن هذا الإصلاح لا يمكن أن يتم بالمواقف فحسب، بل هو نهج يومي وعمل يحتاج إلى نفس طويل، إذ يشمل تعديلات على القوانين ومبادرات وتغييرات واسعة. وإذا كان الوضع السياسي متشجعاً، كما كان في الأونة الأخيرة، فإن الإصلاح قد يستلزم وقتاً أطول، لكنه لا بد من أن يتحقق إذا كانت الإرادة موجودة والتصميم راسخاً، وعلى كل حال فإن سعينا الدؤوب إلى تحقيقه يجب ألا يتوقف، ويجب خصوصاً ألا يجمد في انتظار حل حل المشاكل السياسية. فالإصلاح قطار يجب أن ينطلق، وبأسرع ما يمكن، مهما كانت السكة صعبة... وشاقّة.

وزير المالية
جهاد أزعور

(2) في مجال بناء إدارة القرن الواحد والعشرين، تسعى وزارة المال إلى تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات واستكمال المكتبة في جميع وحداتها، وكذلك إلى بناء القدرات وتطوير الموارد البشرية العاملة لديها، وأخيراً إلى تعزيز الشفافية من خلال نشر المعلومات وإعداد التقارير والبيانات الدورية، وذلك عبر زيادة قدراتها الإحصائية ووضع نظام إعداد تقارير منتظمة، ونشر المعلومات على موقعها الإلكتروني. وستعمل الوزارة أيضاً في هذا الإطار على بلورة إستراتيجية من أجل تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين من قبل كل المديرية.

(3) في ما يتعلق بالقطاع المالي والأسواق المالية، فإن أبرز الإجراءات المتوقعة لتحسين عمل الأسواق المالية هي إقرار مشاريع القوانين في شأن المواضيع الآتية: نزع الصفة المادية عن السندات المالية؛ تنظيم الإقراض بالسندات المالية؛ تنظيم عمل المطلعين على المعلومات المالية الداخلية للشركات؛ تطوير الأسواق المالية، وهو مشروع قانون يلحظ تأسيس مجلس للأسواق المالية يتولى الإشراف على تنظيم الأسواق وتطويرها ومراقبة عملها، إضافة إلى إنشاء المحكمة المالية المتخصصة. ومن الخطوات المتوقعة أيضاً في هذا المجال، تطوير سيولة السوق المالية بإصدار سندات ذات استحقاقات متوسطة الأجل، وإيجاد متعاملين أوليين للإصدارات بالليرة اللبنانية، وتأسيس نظام تسليم مقابل الدفع بالليرة، وزيادة ساعات التداول في الأسواق، وخفض مهلة مقاصة السندات إلى يومين، وتطوير مؤشر رسمي لبورصة بيروت. كذلك سيتم توسيع قاعدة المستثمرين وجذب مستثمرين جدد إلى السوق المالية كشركات التأمين والمؤسسة الوطنية لضمان الوثائق.

(4) في ما يخص سبل دعم القطاع الخاص، تتضمن سلة الإصلاحات إجراءات عدة منها: فتح مجالات جديدة أمام القطاع الخاص من خلال الخصخصة، لاسيما في مجال الاتصالات؛ استكمال تسيط الإجراءات الضريبية؛ خفض عدد الرسوم؛ خفض تكلفة وتقليص مدة إنجاز معاملات تخليص البضائع عبر تعزيز المكتبة في المرافئ؛ تعزيز الصادرات؛ تحفيز المستثمرين؛ استحداث قطاعات جديدة ودعم الجامعات.

إذا كانت وزارة المال في قلب الحدث الإصلاحي المرتبط بمؤتمر باريس-3 الذي عقد في 25 كانون الثاني الفائت، سواء لجهة مشاركتها الفاعلة والأساسية في وضع البرنامج الإصلاحي الذي قدمته الحكومة اللبنانية، أو لجهة لعبها دوراً رئيسياً في تنظيم عملية تحصيل المساعدات العربية والدولية للبنان، وكذلك في الورشة التنفيذية لنتائج المؤتمر، فإن وزارة المال كانت هي نفسها، قبل باريس-3، الحدث الإصلاحي، وكان الإصلاح... حديث المالية.

وواقع أن وزارة المال شرعت في السنة ونصف السنة من عمر هذه الحكومة، في تنفيذ برنامج إصلاحي واسع، في غير مجال: المالية العامة والدين العام، الخدمات الجمركية والعقارية، بناء إدارة القرن الواحد والعشرين، تطوير القطاع المالي والأسواق المالية، تحسين الخدمات للمواطنين والمكلفين، سبل دعم الاقتصاد وتوفير مناخ أفضل لنموه بالإضافة إلى تطوير إصلاحات هيكلية أخرى وبناء شراكة حقيقية مع الهيئات الاقتصادية والمجتمع المدني. وهذه الإصلاحات الرئيسة تندرج ضمن رؤية وزارة المالية الإصلاحية لسنة 2007 والتي تتلخص في قيادة الإصلاح الاقتصادي للحكومة من خلال صوغ السياسة المالية وإدارتها بشكل صحيح بهدف تحفيز النمو الاقتصادي المستدام. وفي موازاة الورشة الإصلاحية الشاملة التي أطلقتها الحكومة، مستندة إلى الدعم العربي والدولي الكبير وغير المسبوق الذي حصل عليه لبنان، لا بل بالتقاطع مع هذه الورشة، لا تزال أمام وزارة المال مجموعة خطوات إصلاحية مهمة تتلخص كالآتي:

(1) أبرز الإصلاحات المتوقعة في ما يختص بالمالية العامة والدين العام، هي توحيد الإجراءات الضريبية بواسطة قانون موحد للإجراءات الضريبية، هو حالياً قيد المناقشة النهائية في مجلس النواب، ويتوقع أن يرى النور في العام 2007 تمهيداً لتطبيق الضريبة الموحدة على الدخل الإجمالي اعتباراً من سنة 2008 حيث يتم العمل حالياً على صوغ مشروع القانون في هذا الشأن. كذلك سيتم استكمال تحديث إدارة الضرائب وإنشاء هيكلية جديدة ذات إدارة مركزية قوية واستحداث إدارة مخاطر وتعزيز مهارات الموظفين. ومن أهداف الوزارة أيضاً خلال 2007 إصلاح نظام إعداد الموازنة وتنفيذها، وتأسيس هيئة لإدارة الدين العام وتطوير عمل الخزينة.

التعريف بالقانون الفرنسي الجديد للموازنة وأثره المحاسبية والرقابية

هدفت الزيارة الثالثة إلى تعريف عدد من قضاة ديوان المحاسبة ومدربي المعهد بالقانون الفرنسي الجديد والرقابية، لاسيما لناحية رقابة ديوان المحاسبة للموازنة، وذلك من خلال برنامج تعريفي تفصيلي شمل البرنامج زيارة إلى ديوان المحاسبة الفرنسي تطرق إلى جميع نواحي القانون الجديد، بدءاً من نشأة فكرة تعديل القانون إلى دور البرلمان الفرنسي الفعال والديوان والمهام المناطة به ومشاريعه التحديثية. ■

نشرة منطقة "مينا" حول النزاهة والإدارة العامة قيد الإعداد

استضاف معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في ١٢ و ١٣ شباط ٢٠٠٧ الاجتماع التحضيري لإطلاق نشرة "MENA Journal of Public Integrity and Management" هذه النشرة الأكاديمية، التي تنشرها منظمات في منطقة مينا بالتعاون مع شبكة تيري (TIRI) تهدف إلى التشجيع على إجراء الأبحاث ونشر المعلومات حول مواضيع النزاهة العامة وذلك بغية دعم الإصلاحات، والنمو الاقتصادي وتنمية بلدان المنطقة. أمّا أهدافها الأساسية فهي:

- تشجيع أفضل الممارسات الدولية وتكييفها لتتلاءم مع منطقة MENA.
- تشجيع الإصلاحات الهادفة إلى تدعيم بنية المؤسسات العامة ودورها من أجل تعزيز فعاليتها.
- نشر التفكير المؤسسي في العالم العربي.

تتوجّه هذه النشرة بشكل خاص إلى الأكاديميين، والجامعيين، والمسؤولين في القطاع العام، وموظفي الدولة، وأصحاب القرار السياسي ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني. وسينعقد اجتماع متابعة هذا المشروع في شهر نيسان ٢٠٠٧. ■



الاستفادة من التجربة الفرنسية في مجال هندسة مباريات الدخول إلى ملاكات الإدارة العامة

أما الزيارة الثانية إلى فرنسا والتي شملت إلى جانب معهد الإدارة العامة والتنمية الاقتصادية وزارة الخدمة المدنية ووزارة المال الفرنسية فتمت رئيس إدارة الموظفين في مجلس الخدمة المدنية، الدكتور جورج غلميه، ومندوب عن معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي. سمحت هذه الزيارة بتبادل التجارب في مجال التخطيط للوظائف والأعداد والمهارات والبحث في إمكانيات تطوير مباريات الدخول إلى وزارة المالية اللبنانية من حيث وسائلها ومضمونها ضمن النظم القانونية المرعية الإجراء، وذلك في إطار سعي وزارة المالية إلى استقطاب أفضل الكفاءات إلى جهازها الوظيفي من خلال تحسين وتحديث مباريات الدخول إلى ملاكاتها وبرامج الإعداد والتدريب المهني.

أعضاء جدد ومجموعة أنشطة لشبكة غيفت-مينا



بمناسبة انعقاد الاجتماع الثاني للجنة التأسيسية لشبكة غيفت مينا (GIFT - MENA) في ٢٢ و ٢٣ كانون الثاني ٢٠٠٧ في المعهد الوطني للتدريب في عمّان، في الأردن، استقبلت الشبكة (متمتدى المدارس والمعاهد للتدريب على الحكم الصالح) ثلاثة أعضاء جدد: المعهد العربي للتخطيط في الكويت، ومركز التدريب التابع لوزارة المالية الأردنية والمعهد الوطني للإدارة في فرنسا.

وخلال هذا اللقاء، قرّرت اللجنة التأسيسية أن تتطرق أولاً إلى موضوع مهارات التدريب لدى أعضاء الشبكة وذلك عبر تنظيم دورة تدريب المدربين في شهر حزيران ٢٠٠٧ في معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في بيروت. وعزمت اللجنة نشر نتائج تقييم الحاجات التي التزم بها المعهد بغية تشجيع ثقافة التبادل ضمن الشبكة. كما التزم أعضاء اللجنة بأن يلتصوا من المانحين الدوليين التمويل الضروري لمشروع التعاون الإقليمي هذا. وعندما يتوفر التمويل، تستطيع المعاهد أن تقوم فيما بينها بتبادل المدربين، والمدربين ومناهج التدريب إضافة إلى زيارات لدراس تجارب كل منها في مجال التدريب، علماً أن تجربة ناجحة في تبادل المدربين قد حصلت خلال صيف العام ٢٠٠٦ بين المعهد الوطني للتدريب في الأردن والمعهد الوطني للإدارة في تونس.

وفي مجال تطوير مناهج التدريب على الحكم الصالح، اتفق أعضاء اللجنة على التالي:

- تطوير منهج التدريب على الحكم الصالح في منطقة مينا (MENA).
- تعديل وتكييف منهج التدريب حول أداء الميزانية التي سبق وطوّرتها وكالة التعاون الدولي التابعة لوزارة المالية الفرنسية (ADETEF) وجرى اختبارها على كافة الوزارات في المغرب. سيتمّ إغناء هذا المنهج بدراسات حالات وسيتمّ تكيفه ليتلاءم مع حاجات المتدربين الإقليميين.

كذلك سيتمّ إعداد هذه المناهج باللغة العربية وستكون مخصّصة للمتدربين الإقليميين. وسيعرض مضمونها في خلال اجتماع اللجنة المقبل المقرر انعقاده في شهر تموز ٢٠٠٧ في الرباط، المغرب. ■



أخبار الوزارة

خطوات جديدة في دائرة الضريبة على الرواتب والأجور

تعمل دائرة الضريبة على الرواتب والأجور حالياً على إرسال أرقام تسجيل المستخدمين إلى المكلفين، علماً أنها ستبدأ باستلام الكشوفات السنوية الإفرادية لكل مستخدم على أقراص مدمجة بواسطة البريد، مما يوفر على الإدارة الضريبية الكثير من الوقت والجهد ويجنبها الوقوع في الخطأ عند إدخال المعلومات من جهة، ومما يزيل عن كاهل المكلف عبء تحضير ونقل هذه المستندات من جهة أخرى، علماً أن الدائرة قد قامت بوضع برنامج لاحتساب الضريبة وإصدار هذه الكشوفات على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية خلال السنوات السابقة.

قامت دائرة الضريبة على الرواتب والأجور بعد انتهاء حرب تموز على لبنان، باتخاذ سلسلة من الإجراءات الهادفة إلى تفعيل عملها. وقد حثتها على اتخاذ هذه الخطوات النتائج التي أظهرتها الإحصاءات حول الزيادة المتنامية لتحققات إشعارات الدفع المسبق منذ تفعيل الدائرة خلال العام ٢٠٠٢ وحتى نهاية شهر حزيران من العام ٢٠٠٦.

ومن أبرز الخطوات التي اتخذتها الدائرة:

١- إعادة تفعيل آلية تسجيل المستخدمين مما يطور قاعدة المعلومات لديها ويمكنها من تحديد المكلفين ومتابعتهم والتواصل معهم.

٢- تحديث المعلومات المتوفرة لديها فيما يخص المستخدمين الذين لديهم أكثر من رب عمل واحد أو المستخدمين الذين يمارسون في الوقت نفسه مهنة خاضعة لضريبة الياب الأولى بغية متابعتهم وتكليفهم بالضريبة في حال توجبها. تأتي هذه الخطوة بعد أن قامت الدائرة خلال السنة الماضية بعدة حملات توعوية وإرشاد في هذا المجال وحيث أنها تستمر بإرسال كتب التذكير بالمهل إلى المكلفين بواسطة البريد الإلكتروني.

تجدر الإشارة إلى أن دائرة الضريبة على الرواتب والأجور بصدد القيام بخطوات أخرى هي الآن قيد الإعداد والدرس لجهة تفعيل عمل التدقيق الميداني كما وتعمل على إيجاد الوسائل الملائمة للتواصل عبر مديرية الواردات مع باقي المليات في كافة المناطق بهدف تنسيق وتوحيد طرق العمل فيما بينها. ■

المراقب هدى كيلاني

ضريبة الدخل على الرواتب والأجور





خطة التدريب للعام ٢٠٠٧

تدريب الموظفين الجدد في الإدارات الأخرى

آخر أخبار البرنامج التحضيري لمباراة مجلس الخدمة المدنية

اختتم معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في مطلع كانون الأول ٢٠٠٦ المرحلة الأولى من البرنامج التحضيري لمباراة مجلس الخدمة المدنية للماء الوظائف الشاغرة في ملاك مديرية المالية العامة - الفئة الثالثة (مراقب ضرائب رئيسي ومراقب تحقق ورئيس محاسبة) والتي اشتملت على مواضيع المحاسبة التجارية والصناعية ومحاسبة الشركات بالإضافة إلى الرياضيات المالية. هذا واستمر تدريب المشاركين على الأنظمة المعلوماتية المكتبية الأساسية خلال شهر كانون الثاني ٢٠٠٧ وعلى اللغات الأجنبية في شباط ٢٠٠٧. ويتوقع أن يستكمل المعهد المواد التحضيرية الأخرى على ضوء التعديلات المرتقب إدخالها على مواد المباراة. ■

العمومية والصفقات العمومية والموازنة والواردات البلدية ورقابة ديوان المحاسبة ونظام الموظفين، بالإضافة إلى الأنظمة المعلوماتية وغيرها من المواضيع. من جهة ثانية، تولّى المعهد تدريب ١٧ محاسباً تمّ تعيينهم حديثاً في مؤسسة كهرباء لبنان على مواضيع الإدارة المالية في برنامج استمر على فترة ٥٠ ساعة. ■

نظّم معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي دورة توجيهية لمجموعة من ٢١ مراقباً عاماً تمّ تعيينهم حديثاً في وزارة الداخلية والبلديات. استمرت الدورة من ١١ كانون الأول ٢٠٠٦ لغاية ٢٠ شباط ٢٠٠٧. هذا البرنامج التدريبي الذي نظّم بالتعاون مع جامعة نيويورك ألباني والوكالة الأميركية للتنمية الدولية، تناول مواضيع قانون البلديات وأحكام قانون المحاسبة

يضع المعهد المالي بتصرف المهتمين زمامة نشاطات التدريب المحلية للصف الأول من العام ٢٠٠٧. وتشتمل هذه الزمامة على باقة من البرامج والدورات وحلقات تبادل المعارف والخبرات في مواضيع الضرائب والمحاسبة والقانون والتواصل والجمارك واللغات والمعلوماتية... وتهدف هذه النشاطات إلى مواكبة مشاريع التطوير في وزارة المالية وإلى مراقبة التعيينات الإدارية والموظفين الجدد، كما تهدف إلى تأمين فرص التطوير المستمر للموظفين الحاليين وإلى تعزيز الانفتاح والتبادل مع القطاعات المدني والخاص فضلاً عن تمكين الثقافة الضريبية والمالية في الإدارات والوزارات الأخرى. أما أهمّ النشاطات المرتقبة فتذكر منها دورات في معايير المحاسبة الدولية والأسواق المالية والضمان الاجتماعي والمهارات الإدارية والمواضيع الجمركية والإدارة المالية للمؤسسات والإدارات العامة ومواضيع الأخلاقيات المهنية بالإضافة إلى اللغات والمعلوماتية. ■

إذا كنت مهتماً بالأطلاع على تفاصيل زمامة التدريب للعام ٢٠٠٧ أو المشاركة في دورة تدريبية، أو إذا كنت لديك حاجة ذات صلة بموضوع تدريبي محدد، لا تردد في الاتصال بقسم التدريب في المعهد المالي. ٢٥١٤٧/٠١.



للاطلاع بالحصول على نسخة من المادة التدريبية ونماذج عن مواد المباريات السابقة، الاتصال بالمكتبية المالية ٤٢٥١٤٧/٠١ (مقسم ٤٠٠) أو زيارة موقع وزارة المالية على الانترنت www.finance.gov.lb

ورشة عمل وطنية حول دور المجتمع المدني في الموازنة العامة

بعض الأشخاص الناشطين في هذا المجال وعلاقتهم الشخصية. وكان مدير المالية العام، الأستاذ آلان بيفاني مداخله اعتبر فيها أن الموازنة العامة فقدت الكثير من دورها المحوري في رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية في لبنان وأصبحت نوعاً من التمرين الذي يتكرر سنة بعد سنة، وأضاف: يطرح السؤال موضوع الورشة مسألة أساسية حول تأثير المجتمع المدني في الموازنة العامة، إذ أننا لو سلمنا بإمكان التأثير لوجدنا أن المجتمع المدني يمكنه تصحيح قسم لا بأس به من الانحراف، عبر تحديد أولويات واضحة وتبسيط الضوء على مشاكل المجتمع وأزماته وإعادة تأكيد مسلمات العقد الاجتماعي الأساسي وترجمة ذلك من خلال الموازنة العامة. ■

السيدة ليا المبيض بساط مرحبة بالتعاون القائم بين مختلف الفرقاء وقالت أن الهدف من الورشة هو الجمع بين العمل الأكاديمي والعمل التطبيقي لإنتاج أفكار جديدة. كذلك ألقى مدير المؤسسة الدولية للإدارة والتدريب جان ديب كلمة لفت فيها إلى أنه على الرغم من أهمية الموازنة كترجمة فعلية لسياسة الدولة العامة إلا أن المجتمع المدني لم يعط هذا الموضوع الأهمية التي يستحق ولم يسع إلى

معهد العلوم السياسية في جامعة القديس يوسف الدكتور فاديا كيوان كلمة أكدت خلالها على الدور المساعد لمؤسسات المجتمع المدني في صناعة القرارات السياسية، وفتحت إلى أن المالية العامة هي عصب الدولة وعندما تكون المالية العامة بخير، تكون الدولة بخير وإذا كانت المالية بوضع حساس فتصبح الدولة بوضع حساس وقلق. ثم تحدثت رئيسة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي

هل يمكن المجتمع المدني أن يؤثر على الموازنة العامة في لبنان؟ عنوان ورشة العمل التي نظمتها المؤسسة الدولية للإدارة والتدريب (IMTI) بالتعاون مع معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي ومعهد العلوم السياسية في جامعة القديس يوسف وأميدست - لبنان والوكالة الأميركية للتنمية يوم الخميس الواقع فيه ٢٢ شباط ٢٠٠٧ في حرم جامعة القديس يوسف - هوفلان.

نظّمت هذه الورشة برعاية وزير المال، الدكتور جهاد أزعور ممثلاً بمدير المالية العام، الأستاذ آلان بيفاني ومشاركة حشد من كبار المدراء والموظفين من وزارة المالية ومن سائر الإدارات العامة وناشطين من المجتمع المدني ومن المنظمات الدولية ومن الجامعات. استهلّت الورشة بكلمات الافتتاح حيث ألقى مدير



زيارات ميدانية إلى المعهد الفرنسي للإدارة العامة والتنمية الاقتصادية

كرّس المعهد المالي - معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي سنوات من التعاون مع المعهد الفرنسي للإدارة العامة والتنمية الاقتصادية (IGPDE) بتوقيع اتفاقية تعاون ما بين الطرفين ترسي إطار مؤسسي استراتيجي يسمح بتبادل المعارف والخبرات والنشاطات العملية وتنظيم البرامج المشتركة وإقامة الدورات التدريبية وورش العمل والمؤتمرات... في هذا الإطار، نظّم معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي ثلاث زيارات إلى فرنسا في كانون الأول ٢٠٠٦ اختلفت أهداف ومهام كل منها.

تبادل الخبرات في مجالي التدريب والتواصل

قامت بعثة من فريقَي التدريب والتواصل في المعهد المالي بزيارة ميدانية إلى المعهد الفرنسي (IGPDE) للتعرف عن كثب على البعض من نشاطاته والاستفادة من خبرته في مجالات ابتكار وتنظيم وإدارة النشاطات، ووضع برنامج التعاون ما بين المؤسستين للعام ٢٠٠٧.



شركاء في التدريب

أهلاً وسهلاً بالوفد الأردني في لبنان

في إطار التعاون التقني بين وكالة التعاون الدولي (Adetef) التابعة لوزارة المالية الفرنسية ووزارة المالية الأردنية ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، استقبل المعهد من ١٨ إلى ٢١ كانون الأول ٢٠٠٦، وفداً من مركز التدريب التابع لوزارة المالية الأردنية تألف من ٦ أشخاص من بينهم مدير المركز السيد حازم

خصاونه، ومندوبين عن أقسام المعهد المختلفة من تواصل وتدريب وشؤون إدارية ومالية ومعلوماتية. هدفت هذه الزيارة إلى تعريف الوفد على آليات تنظيم وإدارة نشاطات مركز تدريب فيما يتعلق بالتدريب الداخلي والخارجي والتواصل وتنظيم المؤتمرات واستقبال الوفود، كما والتشبيك مع المؤسسات المحلية ومع الخارج والبحث في التحديات ومقومات

- بالنسبة للتنظيم الداخلي في وزارة المالية: توسيع نطاق تغطية دائرة كبار المكلفين لتشمل الضريبة على القيمة المضافة والضريبة على الأملاك البنينة وبعض الضرائب غير المباشرة ووظيفة التحصيل: التصريح عن الضريبة إلكترونياً؛ إكمال تسجيل العاملين في القطاعين العام والخاص في دائرة الضريبة على الرواتب والأجور؛ توحيد الإجراءات الضريبية؛ ملاءمة أنظمة المعلومات بين الضريبة على الأملاك البنينة والدوائر العقارية ومن ثم الهديات...

● في تحفيز القطاع الخاص:

- بالنسبة للقطاعات الإنتاجية: خفض الحد الأدنى لرأس المال وتكلفة التسجيل: تقليص الوقت المطلوب للحصول على رخصة العمل: تسهيل منح القروض: تبسيط الإجراءات الضريبية: التعجيل بمعاملات تخليص البضائع...
- بالنسبة للأسواق المالية: السماح بالتداول عن بعد بالأدوات المالية: تقديم حافز ضريبي للشركات المدرجة في بورصة بيروت...

يحتاج لبنان اليوم إلى دعم كبير من المجتمع الدولي ليتمكن من خفض نسبة الدين وتحسين فرص نجاح برنامج الحكومة المتعلق بالإصلاح الاقتصادي. فهو يقف مرة أخرى على مفترق طرق مفصلي حيث يواجه مهمة النهوض وإعادة الإعمار، لكن هذه المرة على خلفية دين عام يبلغ تقريباً ضعف مستوى الناتج المحلي الإجمالي، وإثر عدوان غاشم أوقف مسيرة إعادة للاقتصاد اللبناني. ورغم كل التحديات والعوائق فالحكومة ملتزمة بتطبيق برنامج الإصلاح علماً أن وفي البند ١٢٨ منه أُشير إلى أنه سيتم تشكيل لجنة تضم وزارة المالية، وزارة الاقتصاد والمصرف المركزي تكون مهمتها متابعة تطبيق بنود هذا البرنامج بالتعاون مع الوزارات المعنية. ■

Sources: Recovery, reconstruction and reform, International conference for support to Lebanon, 25 January 2007, Paris & www.lebanonfiles.com

في المقابل، تعهد لبنان بالقيام بمجموعة إصلاحات تساهم إلى جانب المساعدات الداعمة للاقتصاد اللبناني، في تحقيق النتائج المرجوة وقدمت الحكومة اللبنانية ورقتها الإصلاحية التي توزعت فيها الإصلاحات ما بين الاقتصادية والاجتماعية منها. وفي ما يلي عرض موجز لأبرز ما جاء فيها:

على الصعيد الاجتماعي:

- في قطاع التعليم: تعهدت الحكومة اللبنانية بإكمال الخريطة المدرسية وتوزيع المعلمين وتطوير أدوات التقييم لبرنامج تدريب الأساتذة ومعالجة مشكلة الرسوب المدرسي الذي يتراوح بين ٢٢ و ٢٣٪.
- في قطاع الصحة: يهدف برنامج الحكومة في هذا الحقل إلى توسيع تغطية الخدمات الصحية الأساسية وتحسين نوعيتها والعمل على خفض نسبة وفاة المواليد والأمهات (التي بلغت ١٨,٦ لكل ألف ولادة) من خلال تحسين الرعاية الصحية الوقائية وزيادة نسبة التلقيح للأطفال الفقراء.
- على صعيد خفض مستوى الفقر: تعهدت الحكومة بتقديم مساعدات نقدية مباشرة للمسنين الفقراء والعائلات الفقيرة التي ترعاها سيدات والفقراء المعوقون وخفض التفاوت بين المناطق.

على الصعيد الاقتصادي:

● في المالية العامة:

- بالنسبة للإففاق: تخفيض بعض النفقات لاسيما رواتب وتقديرات أعضاء مجلس النواب ورئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء؛ تفقات السفر الرسمية: تعويضات النقل من خلال تمديد ساعات العمل من ٢٢ إلى ٣٦ ساعة أسبوعياً في منتصف عام ٢٠٠٧؛ إغلاق صندوق المهجرين ومجلس الجنوب...
- في المقابل، وعدت الحكومة بزيادة حجم النفقات الاستثمارية لاسيما المتعلقة بحرب تموز.
- بالنسبة للإيرادات: زيادة نسبة الضريبة على الفوائد من ٥ إلى ٧٪ بدءاً من العام ٢٠٠٨؛ زيادة الضريبة على القيمة المضافة إلى ١٢٪ في العام ٢٠٠٨ و ١٥٪ في العام ٢٠١٠؛ استبدال الضرائب النوعية بالضريبة الموحدة على الدخل.



أخبار سريعة

التنسيق بين معهد باسل فليحان وإدارة الجمارك لوضع سياسة تدريب جديدة للعام ٢٠٠٧

المواد المطلوبة. كذلك تناقش المعينون بكامل التفاصيل المتعلقة باختيار المدرّبين لهذه الدورات وتحديد زمانها ومكانها. وفي الإطار ذاته، تُظمت دورة خاصة لتنسيق التدريب في المجلس الأعلى للجمارك ومديرية الجمارك العامة والضابطة الجمركية بالإضافة إلى المنسقين في الأقاليم الجمركية بغية ضمان فعالية التنسيق وإنجاح الدورات التدريبية. ■

منسقين في كل من إقليم شتورا وإقليم طرابلس وفي مطار رفيق الحريري الدولي، يحرصون على تبليغ موظفي الجمارك في المناطق المعنية بكامل الدورات التي ينظمها معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي. كما عُرض البرنامج التدريبي الخاص بالضابطة الجمركية واستكمل العمل على مواضيع التدريب الجديدة لاسيما تلك الخاصة بموظفي الفئة الرابعة الذين يحقّ لهم هذا العام الترفّع للفئة الثالثة بعد إجراء الامتحانات في

في إطار العمل على إعداد برنامج تدريبي فعّال خاص بإدارة الجمارك، اتفق المعهد المالي -معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي ومسؤولون في كل من المجلس الأعلى للجمارك ومديرية الجمارك العامة ورائدون من الضابطة الجمركية على سياسة تدريب جديدة للعام ٢٠٠٧ قائمة على تحديد لاحتياجات الموظفين من خلال استشارة يدها موظفو الدائرة الإدارية في مديرية الجمارك العامة، ولضمان التواصل الفعّال تمّ اعتماد



لنتذكر معاً...

رؤسائي. أروي هذه الحادثة للقول أنه لا تكفي فقط مراقبة التقيد بدوام العمل، فالموظف يحتاج إلى اهتمام خاص وتشجيع من قبل رؤسائه، كما يجب خلق أجواء تحمسه وتحفزه وتحسه على العطاء والاندفاع.

بما تتميز مؤسسة كهرباء لبنان؟

تتميز مؤسسة كهرباء لبنان بروح التضامن الاجتماعي والإلفة والمحبة التي تشمل جميع المستخدمين وذلك بسبب الاهتمام الذي يوليئه الرؤساء لمرؤسيهم والمخاطر المحيطة بالعمل على الشبكات والمحطات الكهربائية وأوقات العمل الطويلة التي تجمعهم معاً وهي كسائر المؤسسات العامة الخدمانية الكبرى توجب تأمين العمل فيها طوال ٢٤ ساعة دون توقف ما يوجب وضع جداول عمل خاصة للمستخدمين وتأمين الموظفين المختصين.

كيف تنظرون إلى المؤسسة اليوم؟

اليوم، النظام العام ما زال موجوداً، لكنه لا يطبق بسبب النقص الحاصل في الجهاز البشري والتقني! كما تعاني المؤسسة من غياب حس الانتماء والاندفاع لدى المستخدمين ومن خسائر مادية بسبب عدم التوازن بين المعرفة وكلفتها. فمتوسط الأعمار للمستخدمين، بحسب إحصاءات أجريت عام ٢٠٠٠،

تنظيماً وإنتاجاً والأفضل لناحية تقديماتها الاجتماعية. كان المستخدمون يشعرون بالانتماء إليها ويقضون فيها حياتهم المهنية حتى سن التقاعد.

كان المستخدم، ملزم بتقديم تقرير يومي عن أعماله المنجزة وكان عمال الورش ينطلقون من المبنى المركزي قبل الساعة ٨,٠٠ صباحاً تفادياً لزعمة السير لبدء العمل على الأرض باكراً.

باختصار، الالتزام والانضباط كانا سيدا الموقف. لم تكن الرشوة مستشرية ولم يكن هنالك مجال للفساد. من جهتها كانت المؤسسة تسلف الموظفين قروضاً لشراء بيوتهم وتقرض الدولة من الفائض بإيراداتها. شخصياً اغتيت فكراً من تواجد في القطاع العام، وخاصة في كهرباء لبنان، لجهة التطبيق المعلوماتي وغزارة المعلومات الإدارية والفنية وتشعبها، وكنت فخوراً بانتمائي إلى هذه المؤسسة العريقة.

هل من حادثة تراود ذاكرتكم دائماً؟

في أحد الأيام، لدى انتهاء دوام العمل، وأنا مار في أحد طوابق المؤسسة وجدت ملفاً مرمياً على الأرض قرب سلة المهملات. فتحت الملف لأجد فيه شيكات وأوراق مهمة. سارت عندها بإرساله إلى الشخص المعني مرهقاً بكتاب يشرح له ما جرى. حصلت على أثر ذلك على مكافأة نقدية بقيمة ٢٥ ليرة وتوبوه من قبل

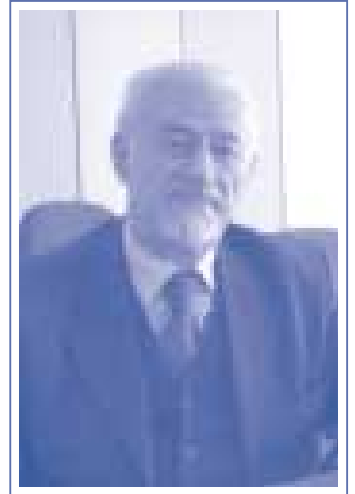
موزير قاعي، أستاذ محاضر دخل القطاع العام سنة ١٩٦٤ كموظف في مؤسسة كهرباء لبنان في الفئة الثالثة في قسم المحاسبة. أصبح سنة ١٩٩٤ مديراً إدارياً في المؤسسة ومن ثم مديراً مالياً سنة ٢٠٠١، ليتقاعد سنة ٢٠٠٤. بالرغم من كون رسالته الأساسية هي التعليم، كان عدد ساعات الوظيفة يطغى على مجمل نشاطه. استفاد من خبرته في مجال المحاسبة ليشاركها مع تلامذته ويعرفهم عن القطاع العام في لبنان. وفي الببال الكثير من الذكريات...

ماذا تتذكرون عن مؤسسة كهرباء لبنان؟

كانت مكاتب المؤسسة عام ١٩٦٨ في منطقة مار ميخائيل قرب محطة للقطارات، وكانت تنوزع على الأبنية بحسب الأقسام، بحيث كان لكل قسم بناء. ولإنشاء المبنى الحالي الذي يجمع الأقسام كافة، أتذكر أننا أطلقنا مباراة للمهندسين طالبين منهم تقديم الأفكار والرسوم المنظورة. قام الفائز الأول بتنفيذ المشروع أما الفائزان في المرتبتين الثانية والثالثة فقد حاز كل منهما على مبلغ ٥٠٠٠ ل.ل.

كيف تصفون المؤسسة في الأمام؟

كهرباء لبنان مؤسسة عريقة بتكوينها، منظمة ومتأصلة بهيكليتها. كانت في السبعينات المؤسسة العامة الأكثر



"إغتيت فكراً من تواجدي في القطاع العام... وكنت فخوراً بانتمائي إلى هذه المؤسسة العريقة".

دعم دولي لإعادة البناء والإصلاح في لبنان

في هذا الإطار وعقب قرار السلطات اللبنانية لإعادة تبني برنامج الإصلاح الاقتصادي، تم عقد مؤتمر للمانحين في ٢٥ كانون الثاني في باريس لحشد الدعم المالي من المجتمع الدولي بهدف إعادة البناء والإصلاح في لبنان. كما تم الطلب من صندوق النقد الدولي تقديم المساعدة لتنفيذ برنامج الإصلاح هذا من خلال برنامجها الخاص بـ المساعدة الطارئة المقدمة بعد انتهاء الصراعات "Emergency Post-Conflict Assistance (EPCA)" والذي يهدف إلى مساعدة البلدان الخارجة من الصراعات على استعادة

استقرارها الاقتصادي وعلى تفعيل حركة نموها. وقد أبدى المرداء التنفيذيون في صندوق النقد الدولي تأييدهم ودعمهم الكاملين لهذه الخطوة في جلسة غير رسمية عقدت في ٢٢ كانون الثاني وتم رفعها إلى المجلس التنفيذي لإقرارها بأسرع وقت ممكن. وأكد السيد ليسبيكي أنه لا بد من تعزيز هذا البرنامج، في ظل تزايد عبء الدين العام، بدعم مالي كبير على أن يشمل هذا الدعم بعض المنح التي تخصص لتخفيض نسبة الدين العام وتأمين توازنه مع الناتج المحلي الإجمالي. ■

في ٢٣/١/٢٠٠٧، صرح جون ليسبيكي، النائب الأول للمدير الإداري لصندوق النقد الدولي ما يلي: أعدت السلطات اللبنانية في بداية العام الماضي برنامجاً طموحاً وشاملاً للإصلاح الاقتصادي، يهدف إلى تحسين الأداء الاقتصادي وتخفيف عبء الديون الموجبة على الدولة. غير أن حرب تموز ٢٠٠٦ أدت إلى تعطيل التقدم في الإصلاح في حين بقيت مضاعفاتها الاقتصادية والمالية في تزايد مستمر.



تطوير العمل الجماعي وتفعيله.

وبالرغم من كل التحديات والصعوبات تستمر إدارة الجمارك في السعي الحثيث لتأمين أحدث الأجهزة المتوفرة في مجالات الكشف بغية تسهيل أعمال المكلفين من خلال تسهيل عملية تخليص البضائع وتسريعها، الحفاظ على حقوق الخزينة وثقة المواطنين والوصول إلى مصاف الإدارات الجمركية المتطورة. ■ المراقب المساعد مايا ملحم

تهريب مختلف أنواع البضائع خاصة ممنوعة منها، وبالتالي ضبط عمليات الغش التجاري. من جهة أخرى، تساعد أجهزة الرقابة على توفير الثقة الدولية بالنسبة لسلامة شحنات البضاعة المصدرة من لبنان ضمن مستويات.

هذا وكانت إدارة الجمارك قد أرسلت إلى ألمانيا والصين عدداً من الموظفين للمشاركة في دورات تدريبية تعلمهم كيفية استعمال هذه الأجهزة، كما وتنظم الإدارة دورات جديدة للتدريب على استخدام أجهزة الكشف بالأشعة السينية في معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي وفي مرفأ بيروت، يشارك فيها موظفون معنيون من مختلف المراكز، وذلك استكمالاً للبرنامج الخاص المقدم من قبل إدارة الجمارك بهدف



مشاريع جديدة

أجهزة رقابة جديدة في إدارة الجمارك

المواد المشعة وجهازين لتفتيش الآليات والحاويات بواسطة كاميرا مثبتة على طرف سلك ومتصلة بجهاز يشغل يدوياً، فضلاً عن مساعدات أخرى منتظر وصولها تشمل معدات وتجهيزات متنوعة. تتيح هذه الأجهزة التعرف فوراً على أجناس البضائع وأنواعها دون تفريغ الحاويات أو حتى فتحها وتقوم بالتقاط صور عن البضاعة وحفظها في ذاكرة الكمبيوتر في نظام نجم الجمركي المعلوماتي حيث يمكن الرجوع إليها في أي وقت لدرسها وتحليلها. نظراً للاضطرابات الأمنية المستمرة في لبنان، تلعب هذه التجهيزات دوراً بارزاً في الحفاظ على الأمن ومكافحة الإرهاب وضبط عمليات تهريب الأسلحة والذخائر والمتفجرات، كما وأنها تسمح بكشف عمليات

ضمن سلسلة الخطوات التي تقوم بها إدارة الجمارك اللبنانية على صعيد تحديث وتطوير أساليب العمل الجمركي في مختلف المجالات بهدف تفعيل أعمال الرقابة والتفتيش الجمركيين تم استخدام جهاز سكاير (scanner) متحرك وآخر شبه ثابت من جمهورية الصين الشعبية لمعاينة الحاويات بواسطة الأشعة السينية، وذلك بفضل القرض الذي منحه من دون فائدة الدولة المذكورة بواسطة مجلس الإنماء والإعمار. وفي الإطار نفسه تسلمت إدارة الجمارك أجهزة بقيمة حوالي مليوني يورو قدمتها الدولة الألمانية، وهي عبارة عن جهاز سكاير متحرك طراز CAB2000 ماركة هايمن، وخمسة أجهزة سكاير بأحجام مختلفة، إضافة إلى خمسة أجهزة لكشف



الملف

مؤتمر باريس ٣ لدعم الاقتصاد اللبناني

حجم المساعدات التي حصل عليها لبنان:

الجهة المانحة	قيمة المساعدة	الجهة المانحة	قيمة المساعدة
المملكة العربية السعودية	١٠٠ مليون دولار أمريكي	ألمانيا	١٣٢,٩ مليون دولار أمريكي
البنك الدولي	١٠٠ مليون دولار أمريكي	الإمارات العربية المتحدة	٢٠٠ مليون دولار أمريكي
الولايات المتحدة	٨٩٠ مليون دولار أمريكي	تركيا	٢٠ مليون دولار أمريكي
فرنسا	٥٨٥ مليون يورو	عمان	١٠ مليون دولار أمريكي
المفوضية الأوروبية	١٠٠ مليون دولار أمريكي	إيطاليا	١٥٦ مليون دولار أمريكي
صندوق النقد الدولي	١١٨٣ مليون دولار أمريكي	إسبانيا	٣٢,٥ مليون دولار أمريكي
البنك الأوروبي للاستثمار	٢٥٠ مليون دولار أمريكي	بريطانيا	١١٥ مليون دولار أمريكي
البنك الإسلامي للتنمية	٧٠٠ مليون دولار أمريكي	البرازيل	١٠٠ مليون دولار أمريكي
صندوق النقد العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	١,٦٧ مليون دولار أمريكي	ماليزيا	٥ مليون دولار أمريكي
اليابان	٢٥٠ مليون دولار أمريكي	السويد	٥,٨٥ مليون دولار أمريكي
صندوق النقد العربي	٠,٧٨ مليون دولار أمريكي	فنلندا	١,٠٤ مليون دولار أمريكي
لوكسمبورغ	٢٦ مليون دولار أمريكي	اليونان	٦,٥ مليون دولار أمريكي
بلجيكا	١,٢ مليون دولار أمريكي	قبرص	١,١٥ مليون دولار أمريكي
النمسا	١٥ مليون دولار أمريكي	سلوفاكيا	٠,١٢ مليون دولار أمريكي
كندا	٣,٥ مليون دولار أمريكي	مصر	٤٤ مليون دولار أمريكي
دانمارك	٥ مليون دولار أمريكي	الأردن	٨ مليون دولار أمريكي
أستراليا	١٥ مليون دولار أمريكي	كوريا الجنوبية	٥ مليون دولار أمريكي
النرويج	٣,٦ مليون دولار أمريكي	الصين	٤ مليون دولار أمريكي
إيرلندا			

مع نهاية العام ٢٠٠٦، أصبح الدين العام للبنان بحدود ٤٥ مليار دولار، أي ما يقارب ١٨٠ بالمئة من حجم الناتج المحلي الإجمالي. وبالرغم من المناعة التي يتمتع بها، لا يستطيع الاقتصاد اللبناني تحمل هذا العبء بمفرده. ثم إن الحرب الإسرائيلية الأخيرة التي فرضت إعادة جدولة لبعض البرامج والخطط الإصلاحية تجعل من الصعب جداً على لبنان أن يتمكن، وفي غياب دعم خارجي هام، من تفعيل النمو وتحقيق مستويات أفضل من العدالة الاجتماعية ومعدلات مستدامة من الدين العام. إن الفضل في تحقيق هذه الأهداف يمتنع لبنان من تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي وتمتين دعائم الديمقراطية.

في هذا الإطار، شاركت مجموعة من الدول العربية والأجنبية والمنظمات العالمية في المؤتمر الذي عقد في باريس بتاريخ ٢٥/١/٢٠٠٧ لدعم المشروع الإصلاحي اللبناني. وخرج مؤتمر باريس ٣ بدعم مالي واقتصادي كبير للبنان قارب ٧,٦٢ مليار دولار أمريكي، توزعت على الشكل الآتي:

سودوكو...

السودوكو لعبة يابانية سهلة تعتمد على المنطق. أكمل الشبكة بواسطة أرقام من ١ إلى ٩ شرط استعمال كل رقم مرة واحدة فقط في كل خط أفقي وفي كل خط عمودي وفي كل مربع من المربعات التسعة الكبيرة.

				8				
8	9	6						1
2		1	7					8
7		8	4	5		3		
		2	8		1	7		
		4		3	7	1		5
	2			8		5		4
6						8	1	2
			3					

برعاية



المكتبة المالية

كتاب من المكتبة المالية

تقرير الأوضاع المعيشية للأسر: الدراسة الوطنية للأحوال المعيشية للأسر / وزارة الشؤون الاجتماعية، إدارة الإحصاء المركزي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - بيروت؛ وزارة الشؤون الاجتماعية، ٢٠٠٦

تدرج دراسة الأحوال المعيشية للأسر في إطار المهام التي أناطها القانون بإدارة الإحصاء المركزي لجهة تأمين معطيات إحصائية حول أوجه الحياة الاجتماعية والاقتصادية كافة في لبنان. ومن المهام التي وضعتها وتعمل على تنفيذها تلك الإدارة، إعداد دراسة اجتماعية متعددة الأهداف ذات محورين أساسيين: الأول هو الإطلاع على الأحوال المعيشية للأسر والثاني دراسة إنفاق الأسر. توفر هذه الدراسة التي اشترك في إصدارها وزارة الشؤون الاجتماعية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الإحصاء المركزي، وفي بعض المراحل البنك الدولي والمعهد الوطني للإحصاء الفرنسي، قاعدة من البيانات الإحصائية حول الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والترابية، وخصائص النشاط الاقتصادي لأفراد الأسر، وخصائص المساكن وظروف السكن والأمراض المزمنة والتأمين الصحي، فضلاً عن الأنشطة الثقافية والترفيهية.

وقد أظهرت الدراسة على سبيل المثال لا الحصر، أن معدل البطالة في لبنان للفترة العمرية ١٥ سنة وما فوق يبلغ ٧,٩٪، فيما يبلغ ٨٪ للفترة العمرية ١٥-٦٤ سنة. وسُجّلت أعلى معدلات البطالة للجنسين معاً لدى حملة الشهادة المتوسطة بنسبة ٩,٢٪، ثم لدى حملة الشهادة الثانوية بنسبة ٨,٧٪ وحملة الشهادة الجامعية بنسبة ٨,٢٪. كما تظهر نتائج الدراسة أن ٤٨,٢٪ من العاطلين عن العمل هم من محافظة جبل لبنان و ١٧,١٪ من بيروت و ١٠,٨٪ من محافظة الشمال و ١٠,١٪ من الجنوب و ٧,٤٪ من البقاع و ٦,٢٪ من النبطية.

وتبين الدراسة أيضاً أن فئة الموظفين بمعاش شهري تمثل ٤٩,١٪ من مجموع العاملين، تليهم فئة العاملين لحسابهم بمفردهم أو بمساعدة أفراد الأسرة وهي تمثل ٢٨,٥٪. وتشير النتائج إلى أن ٤٦,٧٪ من إجمالي العاملين يعملون في قطاع الخدمات، و ٢٢,١٪ في قطاع التجارة، و ١٥٪ في الصناعة، أما في القطاع الزراعي فيعمل نحو ٧,٧٪ فقط، ويتوزع العاملون على القطاع الخاص بنسبة ٨٥,٨٪، والقطاع العام بنسبة ٩,١٢٪.

من جهة أخرى، أظهرت الدراسة أن أقل من نصف السكان يستفيدون من أحد أنواع التأمين الصحي، ويشكو ١٧,١٤٪ من السكان من أمراض مزمنة كما يمثل المعوقون ٢,٠٪ من المقيمين. ■

نشرة صادرة عن معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي

هاتف: ٤٢٥١٤٧ - ٠١ / ٤٢٥١٤٩ - ١٠ / فاكس: ٤٢٦٨٦٠ - ٠١

شارك في هذا العدد: رانيا أبو جوده، جنان الدويهي، جيد بكداش، سايبين حاتم، رولا درويش، جوزيان شبلي، لينا عقيقي (المعهد المالي)، جيزال بحصة (مالية لبنان الشمالي)، رولى سيلبا (رئيسة دائرة الشؤون الإدارية)، هدى كيلاني (دائرة ضريبة الرواتب والأجور)، مايا ملحم (مديرية العامة للجمارك)، غريتا مهنا (وحدة الأبحاث والتحليل الضريبية)، بدر مواس (ضريبة الدخل، مالية لبنان الشمالي).

رئيسة التحرير: سيلين مناسا

إشراف: لبناء المبيض بساط

تصوير: Int'l pictures، وكاميرا المعهد

طباعة: المطبعة العربية

الكثير من الجدية والتركيز نظراً للمخاطر التي تواجه العمال يومياً. فكان ما بين ٥ إلى ١٠ عاملاً يقفون حتفهم سنوياً من جراء التكهرب، مما اضطرنا لمواكبة العمال في الورش للتحقق من تقديمهم بنظام الوقاية المتطور المتبع في المؤسسة، وإلا فرضت عليهم العقوبات.

هل أنتم من مشجعي التخصص؟
أنا لا أحبذ التخصص لأن المستثمر يبحث عن الريح فتتحول الكهرباء من خدمة عامة وحق لكل مواطن، إلى سلعة.

هل من حدث طريف تتذكرونه حصل أثناء قيامكم بمهامكم؟
الأحداث الطريفة قليلة جداً لأن عملنا كان يتطلب زيارة كل الدوائر (من إنتاج الطاقة إلى المستهلك)، وخلق سياسة توظيف، دراسة الحاجات، تنظيم امتحانات دخول الزامية، تصنيف المهام (job description)، توظيف مهندسين ومحاسبين درجة أولى، الحد من الهدر، ترشيد الطاقة، توزيع التعرفة...

ما هي التدابير التي تقترحونها لإعادة إحياء المؤسسة؟
يجب تنظيم دورات تدريبية داخلية وخارجية كالتالي تقام حالياً في معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي وتعريف المستخدم على سياق العمل بأكمله وقيامه

إلى إلغاء هذه المهمة! لم تتسنى الفرصة للمستخدمين القدماء لنقل خبراتهم وإعطاء التوجيهات لزملائهم الجدد لتأمين الاستمرارية، بالإضافة إلى غياب الرؤية الإستراتيجية للمؤسسة بسبب الحرب. أما مشاكل العجز، فتعود إلى التعدي على الشبكة من قبل بعض المواطنين وغض النظر عن عدم تأدية الاشتراكات في بعض المناطق وعدم احترام القانون والافتقار إلى الكفاءات والخبرات في المؤسسة.

ما هي الأسباب التي أدت إلى تدهور حالة المؤسسة؟
أعتقد أن التدخل السياسي وتغذية المصالح الشخصية وقرار عدم التوظيف الذي أتخذه مجلس الوزراء وبالتالي عدم تأمين الاستمرارية هي من العناصر التي أدت إلى خراب المؤسسة، فلم يعد هناك أحد لاستلام المحاسبة التحليلية مثلاً (بسبب تقاعد بعض الموظفين و وفاة البعض الآخر) مما أدى

هو ٥٧ سنة! وبالرغم من إدخال التكنولوجيا وتطور وسائل العمل، تبقى الثقافة المهنية ناقصة، علماً أنها الأهم للقيام بمهام الوظيفة. فعندما ننسى كل شيء لا يبقى في الذاكرة سوى الثقافة.

"La culture c'est tout ce qui te reste après avoir tout oublié."

رغم الحرية التي تتمتع بها السلطة التشريعية من الناحية القانونية في إصدار ما ترتبته من قوانين ملزمة فإنها تأخذ في عين الاعتبار ظروف البيئة الاجتماعية والاقتصادية التي ستطبق فيها هذه القوانين. ينطبق ذلك على التشريع الضريبي تحديداً إذ أن للبيئة الاقتصادية والاجتماعية تأثير عميق على النظام الضريبي، ما يفرض ضرورة تحديد مدى قدرة دخل المجتمع القومي على تحمل العبء الضريبي.

للضريبة تأثير عميق على سلوك الفرد إذ تسبب له ضغط نفسي في كثير من الأحيان:

● فالهمل الضريبية والغرامات المتعلقة بعدم التقيد بها تنشئ في نفس المكلف خوفاً وقلقاً من النتائج المترتبة عن التأخر في دفع الضريبة.

● تشكل بعض الضرائب بطبيعتها سبباً من أسباب الضغط النفسي: فالضريبة المباشرة على الدخل مثلاً تسبب الضغط النفسي للمكلف بنسبة أكبر من الضريبة غير المباشرة والتي تدخل في ثمن السلعة فلا يشعر المكلف بعينها.



حديثكم حديثنا

بمناسبة يوم المرأة العالمي...

أحيائي في المعهد المالي، على مر أربع سنوات أمضيتها في وزارة المالية، عودني فريق المعهد المالي العزيز أن أحس وأعيش كل مناسبة أو ذكرى عالمية وحتى محلية مهما كانت بسيطة. وكنت أتمنى في هذا العام المليء بالأحداث والتقلبات على كافة الأصعدة أن نلتقي في مناسبة يوم المرأة العالمي ونشارك، كما عودنا المعهد، تجاربنا وخبراتنا وأحوالنا وأوضاعنا....

إنكم شكلتم لي شخصياً على مدى أربع سنوات، مثلاً يحتذى في السعي الدائم إلى التطور وحب العمل والتحفيز... لذلك وجدت أنه من واجبي أن أقدم منكم بالتهاني في هذا اليوم، وأن أتمنى لكم دوام العطاء لكي تبقوا الأكسيجين الذي من خلاله نحارب الروتين اليومي والبرودة والإحباط واللامبالاة التي تصيب العاملين في القطاع العام أحياناً كثيرة. مليا، رولا، جيتان، نادين، سيلين وسيلينا، لينا، رانيا، ميرا، دانيا، وريتا..... عقبال الميبيبة!!!!

رئي سيليا
رئيسة دائرة الشؤون الإدارية

● أخيراً، للاستقرار الضريبي تأثير بالغ على نفسية المواطن بحيث أن كلما كان التشريع الضريبي واضحاً ولساً وبعيداً عن التعقيدات والتعديلات المتتالية، كلما انخفض الضغط الضريبي النفسي.

ومما لا شك فيه أن المقدرة التكلفية تتأثر بمدى الوعي الضريبي عند أفراد المجتمع ويقينهم بأهمية إمداد الخزينة العامة بالأموال اللازمة لتمويل الإنفاق العام، فالمكلف في البلاد المتقدمة يتميز بما يمكن أن يسمى بالتهذيب الضريبي بخلاف المكلف في البلدان النامية الذي يحاول بكل الطرق التهرب من أداء الضريبة المستحقة عليه.

ولا شك بأن للإدارة الضريبة دوراً هاماً في تحقيق أهداف النظام الضريبي وتخفيف الضغط الضريبي النفسي، علماً أن الإدارة الضريبية الناجحة تسير نحو تبسيط أحكام قوانين الضرائب وإجراءات تنفيذها وتتزوّد بالعناصر الفنية ذات الكفاءة العالية والخبرة الواسعة. ■

بدر مواس
مراقب ضريبة الدخل مالية لبنان الشمالي

الضغط الضريبي النفسي

رغم الحرية التي تتمتع بها السلطة التشريعية من الناحية القانونية في إصدار ما ترتبته من قوانين ملزمة فإنها تأخذ في عين الاعتبار ظروف البيئة الاجتماعية والاقتصادية التي ستطبق فيها هذه القوانين. ينطبق ذلك على التشريع الضريبي تحديداً إذ أن للبيئة الاقتصادية والاجتماعية تأثير عميق على النظام الضريبي، ما يفرض ضرورة تحديد مدى قدرة دخل المجتمع القومي على تحمل العبء الضريبي.

للضريبة تأثير عميق على سلوك الفرد إذ تسبب له ضغط نفسي في كثير من الأحيان:

● فالهمل الضريبية والغرامات المتعلقة بعدم التقيد بها تنشئ في نفس المكلف خوفاً وقلقاً من النتائج المترتبة عن التأخر في دفع الضريبة.

● تشكل بعض الضرائب بطبيعتها سبباً من أسباب الضغط النفسي: فالضريبة المباشرة على الدخل مثلاً تسبب الضغط النفسي للمكلف بنسبة أكبر من الضريبة غير المباشرة والتي تدخل في ثمن السلعة فلا يشعر المكلف بعينها.



حياة الوزارة...

تكريم



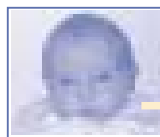
بمناسبة إحالة محتسب مالية الكورة السيد عبد الله خليل عبود على التقاعد أقيم في سراي أميون- الكورة حفل تكريم في ٢٠١٧/٢/٢ بحضور ممثل رئيس مالية لبنان الشمالي السيدة غلاديس خوري، وقائم مقام الكورة السيدة كاترين كفوري، العميد صباح حيدر والمقدم جورج جريج. أثناء الاحتفال، أنشأ مأمور نفوس الكورة حليم سمعان باسم موظفي سراي أميون كلمة أشاد فيها بمزايا عبد الله عبود الزميل والصديق الذي مارس مهامه الوظيفية بنجاح مميز في أصعب الظروف وفي أخطر الأوقات وخاصة في قضاء كلنا نعرف واقعه الجغرافي الدقيق. وكان للمحتسب المتقاعد كلمة أثرت بنفوس الحاضرين. هذا بعض ما جاء فيها: قدرنا أن نعمل في الكورة في بقعة

زواج

■ المراقب طوني باسيل (مالية لبنان الشمالي) من المراقبة الرئيسية رندا باسيل (مالية لبنان الشمالي).

■ المراقب يزيد عدرة (مالية لبنان الشمالي) من الأنسة سلام حرفوش.

■ المحرر هلا البابا (مالية لبنان الشمالي) من الدكتور فادي عبد الحمين.



بتين وبنات

■ رزق رئيس مالية جبل لبنان السيد جورج المعراوي بمولودة أسمها صوفيا.

■ رزق رئيس مالية لبنان الشمالي السيد وسيم مرحبا بمولود أسمه عمر.

■ رزق المراقب الرئيسي جورج بو فرسيس (مالية لبنان الشمالي) والمراقبة الرئيسية ميرنا ديج (مالية لبنان الشمالي) بمولودة أسمها سيلين.

■ رزق المراقب الرئيسي فادي عساف (مديرية الضريبة على القيمة المضافة) والمراقبة رين نجم (الضريبة على الرواتب والأجور) بمولود أسمها مارك.

■ رزق السيد علوان السعدي (مديرية الخزينة والدين العام - دائرة الدين العام) والسيدة شادية دحيول (مديرية الخزينة والدين العام - دائرة الجباية) بمولودة أسمها روان.